تراجع صادرات القطاع الخاص السعودي

إذ أظهرت أحدث البيانات تراجع صادرات القطاع الخاص المُموّلة من البنوك التجارية بنسبة 5.2% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام الجاري، لتنخفض إلى 37.8 مليار ريال.

وفي مؤشر يعكس عمق الركود وتراجع النشاط التجاري الحقيقي، سجلت الصادرات "المسددة" انخفاضا حادا بنحو 20% لتصل إلى 12.6 مليار ريال فقط.

كما انكمش التمويل الموجه لصادرات الكيماويات والبلاستيك مقارنة بالعام الماضي، وهما القطاعان اللذان طالما وُصفا بأنهما الركيزة الأساسية للنمو غير النفطي في المملكة.

وتأتي هذه الخسائر المتلاحقة لتسقط الرهانات التي تسوّقها الرياض حول نمو الصادرات غير النفطية وتقليل الارتهان للأسواق النفطية إذ تثبت هذه الأرقام فشل السياسات الاقتصادية القائمة على استنزاف الموارد في مشاريع مظلية واستعراضية دون دعم القطاعات الإنتاجية والتصديرية الحقيقية، ما يضع الاقتصاد السعودي أمام ارتهان مستمر للتقلبات النفطية وتزايد العجز المالي.